

تابع قرار الرئيس الأعلى للجامعة رقم (83) لسنة 2014

إ.ع-00	رقم السياسة	سياسة إدارة ومراجعة العقود	 جامعة الإمارات العربية المتحدة United Arab Emirates University 
2014/05/28	تاريخ بدء العمل بالسياسة		
2014/5/01	تاريخ آخر مراجعة	الموضوع إدارة العقود	
2016/09/01	تاريخ المراجعة القادم		
1 من 1	عدد الصفحات	المكتب المسؤول: مدير الجامعة	

إدارة ومراجعة العقود

نظرة عامة

تحدد هذه السياسة والإجراءات الخاصة بها إدارة ومراجعة جميع أنواع العقود أو الاتفاقيات أو مذكرات التفاهم في الجامعة وتقييم أدائها بصفة دورية لتحقيق رسالة وأهداف الجامعة.

مجال التطبيق

- تُطبق هذه السياسة على جميع العقود أو الاتفاقيات أو مذكرات التفاهم، باستثناء ما يلي :
1. المشتريات من السلع والخدمات ما لم يتم تنفيذ عقد أو اتفاق مع عملية الشراء.
 2. عقود تأجير مساكن الموظفين المؤهلين للحصول على سكن مؤجر من الجامعة.
 3. الترتيبات والإجراءات الخاصة بالسكن الطلابي.
 4. الترتيبات الاعتيادية لاستخدام مرافق الجامعة لفترات محدودة لاستضافة الاجتماعات والمؤتمرات أو الندوات والفعاليات والمعارض.
 5. عقود العمل.

الهدف

تهدف هذه السياسة لتفعيل ممارسات إدارية متسقة للمراجعة الدورية وإدارة جميع أنواع العقود، والتي تشمل كافة الاتفاقيات والعقود الخاصة بالشراء أو توفير الخدمات أو عقود البناء أو الصيانة ومذكرات التفاهم والعقود البحثية والعقود من الباطن، وغيرها من الاتفاقيات التي تشمل التزامات مثل ترخيص براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا، اتفاقيات عدم الإفصاح، اتفاقيات التعاون في المجالات الأكاديمية والبحثية أو تبادل الطلبة مع الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية، الاتفاقيات الخاصة بالتدريب العملي أو التدريب الميداني... وغيرها. وتعد المراجعة عنصراً أساسياً في تطوير العلاقة بين جامعة الإمارات العربية المتحدة والأطراف الخارجية.

السياسة

1. تقع على الإدارة أو القسم أو الشخص المسؤول عن العقد أو الجهة المستفيدة من تنفيذه مسؤولية مراجعة العقد أو الاتفاقية على الأقل مرة واحدة سنوياً لضمان ما يلي:
 - أ- استمرار صلاحية العقد وأنه لا يزال ضرورياً ومناسباً لتحقيق رسالة جامعة الإمارات العربية المتحدة.
 - ب- أن تدبر الجامعة هذه العقود والاتفاقيات بطريقة تسهل عمل الجامعة، والتأكد من أن يتم تنفيذ المشروع أو الشراء، أو الخدمة بطريقة فعالة وكفوءة، وفي الوقت المناسب بطريقة تقلل من المخاطر المحتملة.
 - ج- أن يكون موظفي الجامعة المسؤولين على دراية بمسؤوليات الجامعة بموجب العقد.
 - د- أن يتم تنفيذ الالتزامات المترتبة على العقد.
 - هـ- أن تحصل الجامعة على المصلحة المتوخاة من العقد.
2. يجب توثيق المراجعة والإبقاء على وثائق المراجعة مع العقد أو الاتفاق وتوفيرها للمسؤولين.
3. بالإضافة إلى ذلك، وفي الحالات التي يتضمن فيها العقد أو الاتفاق بند مالي يجدد تلقائياً دون حد لعدد التجديدات، فعلى الجهة المسؤولة إجراء مراجعة مالية وكذلك قانونية إن لزم الأمر لتحديد ما إذا كان ينبغي أن يتم تحديث أو تجديد الاتفاق الذي تم تحديثه.

إ.ع-00	رقم السياسة المرتبطة	الإجراءات الخاصة بسياسة إدارة ومراجعة العقود	 جامعة الإمارات العربية المتحدة United Arab Emirates University
2014/06/03	تاريخ بدء العمل بالإجراءات		
2014/5/01	تاريخ آخر مراجعة	الموضوع إدارة ومراجعة العقود	
2016/09/01	تاريخ المراجعة القادم		
1 من 1	عدد الصفحات	المكتب المسؤول: مدير الجامعة	

الإجراءات الخاصة بسياسة إدارة ومراجعة العقود

- (1) يجب أن تغطي جميع العقود مجال العمل أو الخدمات، والإطار التجاري والإطار القانوني، والجهة المسؤولة عن التنفيذ - مثل الكلية أو الإدارة أو القسم أو الشخص - وتاريخ بداية التنفيذ ونهايته، والمسؤول المخول للتوقيع بما يتفق مع سياسات الجامعة وصلاحيات التوقيع. ويجوز أن تتضمن العقود اعتبارات أخرى من الاقتراحات المدرجة أدناه.
- (2) تتحدد جهة المراجعة طبقاً لنوع العقد أو الاتفاقية وتتبع بشكل عام الجهة المسؤولة، بحيث تقوم الوحدة الإدارية أو الأكاديمية المستفيدة من العقد أو المسؤولة عن تنفيذه بالمراجعة الدورية، ثم يتم تقديم تقارير المراجعة الدورية إلى مكتب مدير الجامعة أو نوابه وفقاً للهيكل التنظيمي.
- (3) تختلف المراجعة الدورية حسب نوع العقد أو الاتفاقية، ففي حين تهدف معظم مذكرات التفاهم واتفاقيات عدم الإفصاح لوضع إطار لبدء المناقشات والتعاون، ولا يترتب عليها أية التزامات أخرى، لذا يمكن أن تقتصر مراجعتها على ما إذا كانت هذه الاتفاقيات قائمة أم لا، أما الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والعقود التي يترتب عليها التزامات على الطرفين فتتطلب مراجعة أكثر تفصيلاً.
- (4) يمكن أن تساعد بعض المقترحات في تقييم أداء المتعاقدين مع الجامعة، كما يمكن استخدامها كلما كان ذلك ممكناً بالنسبة لمعظم العقود والاتفاقيات التي تتضمن بنوداً ملزمة، وهذه المقترحات هي:
 - أ- تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) التي من شأنها قياس الأداء المتوقع.
 - ب- تحديد الأهداف كلما كان ذلك ممكناً.
 - ج- تحديد الجزاءات ضمن العقود أو الاتفاقيات - إذا كان ذلك ضرورياً أو مناسباً - مثل الخصومات المالية أو إعادة الرسوم المسددة - في حالة التنفيذ بمستويات أداء غير مقبولة.
 - د- طلب تقارير تشغيلية مرحلية منتظمة من مزود السلع أو الخدمات أو المقاول.
 - هـ- عقد اجتماعات دورية (على سبيل المثال فصلية) مع المتعاقدين، يقوم خلالها المزود بتقديم عرض عن أدائه وتتوفر للإدارة المسؤولة الفرصة لطرح الأسئلة ومناقشة الأداء.
 - و- تتضمن العقود والاتفاقيات سبل مناقشة وتسوية المنازعات عند الضرورة وأية ملاحظات حول الميزانية.
 - ز- إجراء استبيانات رضا العملاء للتحقق من صحة الأداء من وجهة نظر العملاء، ومناقشة النتائج في الاجتماعات الدورية.
 - ح- وضع خطط عمل لمناقشة ومعالجة القضايا خلال الاجتماع الدوري المقبل.